الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

المبارك خلال وصوله إلى الجلسة

ينظر طلب طرح الثقة بوزير المالية نايف الحجرف .. ويختتم دور انعقاده اليوم

مجلس الأمة وافق على ربط ميزانيتي مؤسسة البترول وهيئة

العفاسي: دور الحكومة في تشكيل اللجان البرلمانية يأتي وفق الدستور واللائحة

كتب أحمد الرشيدي

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة بعد رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

واستهل المجلس أعماله بمناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، واعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنة المالية 2017/2018، ومشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي عن السنة المالية 2017/2018، وتقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية لبعض الجهات الملحقة والمستقلة عن السنوات المالية من 2005/2004 إلى 2015/2016 وعددها 19.

ووافق مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس على مشاريع قوانين بربط ميزانيتي مؤسسة البترول، والهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2019/2020، واعتماد حسابيهما الختاميين للسنة المالية 2017/2018.

كما أقر المجلس الحساب الختامي للهيئة العامة للتعويضات عن خسائر العدوان العراقي للسنة المالية 2017/2018، وفيما يلي التفاصيل:

وأقر المجلس مشروعي قانونين بشأن اعتماد الحساب الختامي لمؤسسة البترول وشركاتها التابعة عن السنة المالية 2017/2018، وربط ميزانيتها للسنة المالية 2019/2020.

وجاءت نتيجة التصويت موافقة 38 و19 غير موافق من إجمالي 57 عضوا.

وقال رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد إنه بخصوص هيئة الاستثمار فبرغم أن وزير المالية نايف الحجرف قد ألزمها والجهات التابعة بالتعاون وتسليم المستندات إلى ان البعض يماطل بتسليم المستندات كاملة لديوان المحاسبة.

وأوضح انه فيما يخص مؤسسة البترول فإنها تحتفظ بـ ١٧ مليار دينار كاحتياطي قانوني وأن اللجنة ألزمتها بتحويلها إلى الاحتياطي العام للدولة.

وبين أن جهود وزير المالية تدعم توجه اللجنة في تحويل الفوائض التي تزيد على ١٠٪ إلى لاحتياطي العام، مطالبا بتحويل هذه الفوائض دفعة واحدة بدلا من استثمارها في سندات وأسهم.

ولفت عبدالصمد إلى أن متوسط الرواتب في مؤسسة البترول يصل إلى 7 آلاف دينار بينما في الوزارات يبلغ متوسط راتب الموظف ما يقارب 1500 دينار، ولذلك يجب تطبيق البديل الاستراتيجي.

وأوضح أن من الملاحظات أن هناك بعثات للخارج لدراسة هندسة بترول بينما يوجد خريجو هندسة بترول في الكويت لا يعملون، مطالبا بمعالجة اختلالات تكاليف النفط والأخطاء المتكررة.

وأضاف انه تم الاتفاق مع رئيس الوزراء على دراسة جميع الملاحظات بالتنسيق مع لجنة الميزانيات في الصيف.

وفي مداخلة له أكد وزير النفط وزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل حرصه على التعاون مع اللجان البرلمانية وانه في هذا الاتجاه طلب تزويده بملاحظات لجنة الميزانيات عن مؤسسة البترول لدراسة سبل تلافيها.

واعتبرت مداخلات نيابية أن النفط والاستثمار هما القلب المالي لهذا البلد والشريان الحقيقي لها وان ميزانية مؤسسة البترول بمثابة ميزانية الدولة الفعلية غير ان هناك بعض الملاحظات الجوهرية على الجهتين.

وبينوا أن أبرز تلك الملاحظات تتعلق بالقصور في توظيف الكويتيين في مؤسسة البترول، كما أن الأرباح غير التشغيلية اكثر من التشغيلية حيث إن ربح المؤسسة ودخلها يأتيان من من فوائد البنوك والاستثمارات ، وليس من عائد بيع البترول .

وطالب النواب بتغيير استراتيجية العمل في مؤسسة البترول ، لأن المشاريع والعقود فيها خلل وهناك نقص عمالة ، وعدم توفير معدات وعدم التخطيط الفني والمالي السليم ما ادى إلى الغاء مشاريع قيمة سبب خسائر للمال العام .

وبين النواب أن مشاريع عديدة تتأخر بسبب عدم تفعيل القوانين وعدم وجود دراسات جدوى حقيقية ما تسبب في خسارة اكثر من مليار دينار إضافة إلى وجود هدر للمال العام.

وبين النواب أن ملاحظات ديوان المحاسبة على مؤسسة البترول زادت من 246 الى 525 ملاحظة مطالبين بإصلاحات حقيقة في هذا القطاع.

وبين النواب أن تقرير مشروع الوقود البيئي تحدث عن وجود افتراض عال جدا وفوائد بقيمة 121 مليون دينار.

ولفتوا إلى أن ملايين الدنانير تصرف على عقود المقاولة بينما هناك نقص في التوظيف ، مطالبين باستثمار وادئع البترول في البنوك والمقدرة بـ5 مليارات دينار في تطوير القطاع النفطي لدعم الاقتصاد الوطني .

وتساءل النواب عن سبب اقتراض مؤسسة البترول 15 مليار دينار رغم وجود ارباح محتجزة غير مستغلة، مشددين على ضرورة عدم تكرار ما حدث في (التامينات) في مساله التدقيق ، ووضع آلية محددة للوظائف ، وخلق فرص عمل للكويتيين في القطاع النفطي وتعديل نظام الترقيات .

واستغرب النواب أن اغلب المخالفات مكررة والقيادات يتم التجديد لهم، مطالبين بتعهد الوزير بمعالجة هذه الملاحظات.

وأشار النواب إلى أن تقرير هيئة الاستثمار تحدث بصورة مقلقة عن استثماراتنا في الخارج وطالبوا بتاهيل القيادات من الكويتيين من الصف الثاني في الاستثمار ، بدلا من التعاقد بالمليارات في الخارج .

وطالب النواب بتوجيه استثمارات هيئة الاستثمار إلى قطاعي الأغذية والاتصالات داخل الكويت لأن فيها مشاريع واعدة.

فمن جهته قال وزير النفط خلال جلسة مجلس الأمة: سجلنا الملاحظات النيابية وتم التنسيق مع الرئاسة للحصول على نسخة من المضبطة لعلاج ما اثير خلال الجلسة في فترة زمنية قصيرة ، مشيراً إلى أن ملاحظات «ديوان المحاسبة» ازدادت نتيجة زيادة المدققين وعدد المشاريع.

وتابع : الحكومة تمارس دورها في انتخابات اللجان في اطار اللائحة ولا تنسق مع احد في هذا الموضوع ولا تتدخل في التنسيق بين النواب .

من ناحيته قال النائب شعيب المويزري : مؤسسة البترول من أكثر الجهات فساداً في الدولة في ظل عجز مجلس الادارة عن المعالجة ، مضيفاً 121 مليون دينار فوائد قرض يجب ان تسددها البترول بسبب مشروع الوقود البيئي فكيف تقترض المؤسسة 14 مليار دينار؟

بدوره قال النائب رياض العدساني: إن لم يتم تغيير الوضع الحالي للتنسيق بين السلطتين من قبل رئيس الأولويات الذي يتدخل بشكل سافر حتى باللجان ساستجوب رئيس الحكومة .

وتابع : ايلغونا في لجنة الميزانيات انهم سيقترضون 15 مليار دينار وانا رفضت لأن الاصل تحصيل الارباح المحتجزة البالغة 20 مليار دينار.

من ناحيته قال النائب عادل الدمخي: مشاريع مليارية تتأخر بسبب عدم وجود استراتيجية واضحة وعدم اجراء دراسات جدوى لها وهذا التاخير تسبب في خسارة اكثر من مليار دينار، مشيراً إلى انه رفض ميزانية البترول بسبب كثرة المخالفات والملاحظات في البترول وعدم الجدية في معالجتها.

بدوره قال الرئيس الغانم: لا مجال لهذه المعالجة الا بتقديم تعديل على القانون ودراسته من قبل اللجنة المختصة قبل احالته للمجلس.

وقال النائب علي الدقباسي: نحن عندنا نهر وعطشانين كما يقول الشاعر العراقي كريم العراقي.. هذا حالنا في توفر النفط وعدم القدرة على توظيف الكويتيين.

من ناحيته قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية صباح الخالد: الحكومة تحترم المجلس ضمن صلاحياتها.. والوزراء يدونون الملاحظات حتى يردون عليها كلها بعد الإنتهاء من حديث النواب كما جرت العادة.

وقال النائب سعدون حماد: إن كانت المبالغ في ميزانية البترول 17 مليار دينار ويحتفظون بمبلغ 24 مليارا.. فلماذا القرض؟ ولماذا لا يوظف الكويتيون ويعين الوافدون ومهندسو البترول يعملون في وزارات أخرى.

اما النائب بدر الملا فقال : فواتير استجواب وزير المالية تم سدادها مثل ما سمعنا من خلال تعيينات باراشوتية في الخطوط الكويتية.

وقال النائب خالد العتيبي: إن الاضراب النفطي الذي هز الحكومة قبل سنوات سببه عدم توظيف الكويتيين في النفط لأن الوافر عندهم «تحت السيطرة» ، مؤكدا أن المحاسبة ستكون حاضرة في المرحلة المقبلة اذا استمر الاخفاق في توظيف الكويتيين في النفط.

وتساءل لماذا يتم إقرار مشاريع لا تحتاجها الدولة علما انه تم دفع الملايين لها من ميزانية الدولة ؟

بدوره قال النائب محمد الدلال: الأماكن الترفيهية تراجعت وهذا دليل الفشل الحكومي.. والمدينة الترفيهية ما أدري شلون راحت الديوان الأميري.

وقال النائب عبدالوهاب البابطين لوزير النفط: ما الذي ستقوم به بعد أن وصلك تقريرين متناقضين من لجنتين درستا محاور استجوابنا السابق لبخيت الرشيدي.؟. اما ان توضح لنا أو سيكون هناك أمر آخر

وقال النائب صالح عاشور: الشلل والمحسوبية والواسطة تغلغلت في البترول خصوصا في تعيين القيادات النفطية واحمل وزير النفط المسؤولية

بدوره قال عمر الطبطبائي : لولا النفط لكنا كلنا نشتغل عمالة في الخارج .

وأقر مجلس الأمة في جلسته الخاصة اليوم 19 حسابا ختاميا لجهات ملحقة ومستقلة عن السنوات 2005/2004 حتى 2015/2016 بموافقة 41 عضوا وعدم موافقة 15 عضوا وأحالها إلى الحكومة.

والجهات التي تمت الموافقة على حساباتها الختامية هي:

بلدية الكويت والهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة ومؤسسة البترول وشركاتها التابعة والهيئة العامة للصناعة، ومؤسسة الموانئ الكويتية والهيئة العامة للمعلومات المدنية والإدارة العامة للإطفاء.

وأوضحت لجنة الميزانيات في تقريرها عن تلك الجهات أنه «سبق أن رفض مجلس الأمة في الفصل التشريعي الرابع عشر مشروعات القوانين بشأن اعتماد الحسابات الختامية للجهات المشار إليها لكثرة الملاحظات».

وأضافت أن الحكومة أحالت لاحقا مشاريع قوانين بتلك الحسابات الختامية مرة أخرى لمجلس الأمة للنظر فيها وإقرارها على ضوء المستجدات التي حدثت بتلك الجهات كل فيما يخصه، حيث إن الحسابات الختامية المحالة ترجع إلى سنوات مالية قديمة.

وبينت اللجنة أنه ومن خلال استرشادها بتقارير ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين ومراقبي شؤون الموظف لديوان الخدمة المدنية، ودراستها لردود الجهات الحكومية على كتب اللجنة تبين أن بعض الجهات الحكومية التي سبق رفض حساباتها الختامية حققت تقدما ملموسا من خلال معالجة المخالفات والملاحظات وفقا لمتطلبات الأجهزة الرقابية.

وجاء في التقرير أن اللجنة قررت في اجتماعها بتاريخ 10 يونيو الماضي التصويت على

محادثات نيابية - حكومية

الفاضل: سجلنا الملاحظات النيابية وسنعالج ما أثير خلال الجلسة في فترة زمنية قصيرة

العتيبي: المحاسبة ستكون حاضرة في المرحلة المقبلة اذا استمر الاخفاق في توظيف الكويتيين

جانب من الجلسة

.. والدقباسي معلقا

المويزري متحدثا